اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للشركة وملاحظات ديوان المحاسبة

الميزانيات: مصروفات «ناقلات النفط» انخفضت بنسبة 8 في المئة والإيرادات زادت 30 في المئة

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة الحساب الختامي لشركة ناقلات النفط الكويتية وشركة خدمات القطاع النفطي عن السنة المالية 2014/2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي :-

في ما يخص شركة ناقلات النفط الكويتية بلغت الإيرادات الفعلية للشركة ما جملته 92.500.000 دينار وبزيادة قدرها 30% عن الايرادات الفعلية للسنة المالية السابقة

كما ان المصروفات الفعلية للشركة قد انخفضت بنسبة 8% عن ما هو منصرف فعليا لتبلغ جملتها 72.100.000 دينار وبلغ صافي ربح الشركة ما جملته 20.381.000 دينار وبارتفاع قدره 400% عن السنة المالية السابقة والتي حققت خلالها صافي خسارة قدرة 6.700.000 دينار حيث تحققت هذه القفزة في الارباح نتيجة دعم مؤسسة البترول الكويتية للشركة عن طريق تعديل اسعار اتفاقية تاجير الناقلات وبنسب تراوحت بين 97% و 300% عن اسعار ما قبل التعديل مما نتج عنه زيادة في ايرادات التاجير بمبلغ 53.205.059 وتعويض الشركة عن قيمة 40% من مصروفات الاستهلاك الخاصة بالأسطول والبالغة 10.194.000 ليصبح اجمالي التعويض الذي حصلت عليه الشركة 63.399.059 دينار مما نتج عنه تحويل الخسارة البالغة 43.018.059 دينار الى ربح بلغ 20.381.000 دينار وطلبت اللجنة دراسة تحويل الشركة الى مركز تكلفة للوقوف على الوضع المالي للشركة بدلا من ما هو معمول به حاليا على اساس مركز الربحية .

وبدأت اللجنة في مناقشة الحساب الختامي لشركة ناقلات النفط الكويتية وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنها حيث ناقشت اللجنة الملاحظات التي لم تتلافاها الشركة حتى تاريخه .

ملاحظات شابت بيع 4 ناقلات نفط كخردة لتقادم عمرها حيث استعانت الشركة بمكتب استشاري لتقييم سعر بيع الناقلات حدد السعر الادنى للبيع بمبلغ 3.600.000 دولار امريكي وبالرغم من ذلك قامت الشركة بإجراء صيانة للناقلات بعد صدور قرار البيع وتم بيعها على انها صالحة للاستخدام في بعض الدول الافريقية مما ادى للخسارة في بيع ناقلتين بعد اضافة قيمة الصيانة لها .

■ القصور في لائحة المشتريات الجديدة والإجراءات المنظمة وعدم تضمنها للحد الأعلى لأوامر الشراء

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات (تصوير: صالح محمد)

■ عدم الالتزام بساعات العمل الإضافي المسموح به حيث تجاوزت قيمتها لبعض الموظفين رواتبهم الإجمالية بنسبة كبيرة

اما فيما يخص مشتريات الشركة فقد تبين القصور في لائحة المشتريات الجديدة والإجراءات المنظمة لها حيث تبين عدم تضمنها للحد الاعلى لأوامر الشراء وعدم تغطيتها لإجراءات شراء المواد لكافة اقرع الشركة المختلفة مما يؤدي الى ضعف الرقابة الداخلية والضبط على اعمال قسم المشتريات .

اما فيما يخص شئون التوظف تبين عدم الالتزام بساعات العمل الاضافي المسموح به حيث تجاوزت قيمة العمل الاضافي لبعض الموظفين عن رواتبهم الاجمالية بنسبة كبيرة بلغت 156% لأحد الموظفين .

تاخر المشروعات الراسمالية وعلى سبيل المثال مشروع مصنع تعبئة اسطوانات الغاز المسال في منطقة ام العيش عن الموعد المحدد لانجازه بـ 702 يوما الامر الذي يؤدي الى تاخر الشركة في الاستفادة من المشروع .

شركة خدمات القطاع النفطي

اما في ما يخص شركة خدمات القطاع النفطي بلغت الإيرادات الفعلية للشركة ما جملته 115.131.800 دينار وبانخفاض قدره 12% عن الإيرادات الفعلية للسنة المالية السابقة ، كما أن المصروفات الفعلية للشركة قد انخفضت بنسبة 11% عن ما هو منصرف فعليا لتبلغ جملتها 112.997.200 دينار ، وبلغ صافي ربح الشركة ما جملته 2.134.600 دينار وبانخفاض قدره 45% عن السنة المالية السابقة ، وصدر قرار بالتمهيد لتصفية الشركة في تاريخ 2013/7/31 حيث تم نقل جميع الانشطة للشركات التابعة لمؤسسة البترول عدا نشاط الاستشارات ، وفي المقابل تم تعيين 21 موظفا من ذوي الخبرة وذلك بعد صدور القرار القاضي بالتصفية مما يبين غياب التنسيق بين المؤسسة والشركة ، وتم تحديد موعد نهائي للتصفية في 2015/7/30 .

كما تبين ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية على الرغم من نقل معظم موظفي الشركة الى مؤسسة البترول والشركات التابعة مما يبين الخلل في الية التحاسب حول الخدمات الطبية الخاصة بمستشفى الاحمدي .

قررت رفعه إلى المجلس

دشتي: «التشريعية» وافقت على تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية

اوصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية خلال اجتماعها امس بالموافقة على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 38 لسنة 1980 وقررت رفعه الى المجلس.

ووصف مقرر اللجنة النائب عبد الحميد دشتي التعديل "بالقفزة التشريعية المهمة حيث استكملنا من خلال هذا التعديل قانون المعاملات الالكترونية"

مشيرا إلى من ابرز التعديلات على القانون تفيد بأن "كل إعلان لم ينص القانون على خلاف ذلك يتم بواسطة مندوبي الإعلان أو ماموري التنفيذ وإلا يكون الإعلان باطلا و يكون تحرير الإعلان بمعرفة الطالب أو بناءا على تعريفة بواسطة ضابط الدعاوي وعلى الخصوم ووكلائهم تقديم المعاونة الممكنة لإتمام الإعلان".

واضاف انه فيما عدا الطعون والأحكام ومع مراعاة ما تنص عليه المادة العاشرة من هذا القانون "يجوز أن يتم الإعلان بواسطة رسالة هاتفية مكتوبة أو فاكس أو أي وسيلة إتصال إلكتروني قابلة لحفظ الإعلان واستخراجه" مؤكدا ان هذا التطور التشريعي من شانه التسهيل على المتقاضين طريقة الإعلان ورفع المعاناة عنهم

■ يجوز الإعلان بواسطة رسالة هاتفية مكتوبة أو فاكس أو أي وسيلة إتصال إلكتروني

اجتماع اللجنة التشريعية

ومن ناحية اخرى دعا النائب دكتور عبد الحميد دشتي وزير النفط الدكتور علي العمير لوضع حدا لتعنت مسؤولي هيئة الزراعة والثروة السمكية بتزويد مكاتب الدلالة بسوق المباركية بالموافقات الاعتيادية على استيراد الأسماك عبر منفذ ميناء الدوحة

وأوضح النائب دشتي في تصريح صحافي : ان ذلك ادى بطبيعة الحال الى لتوقف النشاط التجاري لاصحاب تلك المكاتب بشكل كامل وتوجه السفن الايرانية الى الامارات وقطر ما تسبب بدوره في إرتفاع أسعار الأسماك بشكل جنوني في الاسواق ليقع الضرر على المواطنين وعلى اصحاب تلك المكاتب

وتساءل النائب دشتي : هل يعقل ان يحدث هذا في الكويت ؟ في الوقت الذي تنشد فيه تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري بناءا على الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد

واردف النائب دشتي : ان مكاتب الدلالة بسوق المباركية للأسماك منذ اكثر من 80 سنة تمارس تجارتها لهذه السلعة دون ان تسمع لارتكابهم تجاوز او مخالفة فما الذي استجد لكي يحدث هذا التعنت معهم

ودعا النائب دشتي وزير النفط الدكتور علي العمير لضرورة اعطاء تعليماته الفورية لمسؤولي هيئة الزراعة والثروة السمكية بإلغاء الاشتراطات التعجيزية على سفن الصيد الإيرانية وأعادة النظام السابق المعمول به في الهيئة منذ سنوات طويله

واختتم النائب دشتي حديثه قائلا يكفي ما أصاب اصحاب مكاتب الدلالة من ضرر خلال السنة الاشهر الماضية وهم مطالبين بالتزامات مالية كبيرة ولهم مستحقات مالية على أصحاب السفن الايرانية التي منعت من القدوم بسبب قرارات مسؤولي هيئة الزارعة وعليه ندعو الوزير العمير لضرورة تدارس هذا الامر على وجه السرعة وإعادة الامور الى نصابها كما في السابق ليتزاول اصحاب تلك المكاتب نشاطهم التجاري بالشكل المعتاد ولتكون سلعة الاسماك في متناول المواطنين والمقيمين بأسعارها الطبيعية كما في السابق .

العبدالله: تعيينات المدعج العشوائية أمر غير مقبول

قال النائب خليل العبد الله ان ما يقوم به نائب رئيس الوزراء وزير التجارة عبد المحسن المدعج من تعيينات عشوائية امر غير مقبول مشددا على ان مجلس الوزراء باكمله يتحمل تبعات هذه التعيينات

خليل العبدالله

حيث يفترض ان يتصدى المجلس لهذة ممارسات واضاف ان الوزير المدعج يتحمل مسؤليته هذا العبث

واعلن العبد الله ان لجنة تنمية الموارد البشرية تعمل حاليا على الاقتراح بقانون بشان تعيين القياديين وسيتم دعوة وزراء المالية بصفته رئيس مجلس الخدمة المدنية وايضا وزير الدولة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته الوزير المختص بديوان الخدمة المدنية وكذلك وزيرة التخطيط والتنمية لمسؤليتها عن خطة التنمية القادمة لحضور اجتماع اللجنة

مشددا العبد الله على ضرورة توقف التعيينات وفق المحسوبية والواسطات داعيا في الوقت ذاته مجلس الوزراء باقرار قرار بواسطته يمكن كل وزير بتعيين 10 مستشارين في مكتبه مختصين ليكونوا فريقا لإعطاء الراي الإستشاري وليس من «عيال الفريج» او التيار كما هو الحال حاليا .

دولة الكويت - مجلس الأمة

مجلس الأمة NATIONAL ASSEMBLY

إعلان

دعا السيد رئيس مجلس الأمة إلى عقد جلسة عادية الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2015/03/10م وقد تغيب عن حضور هذه الجلسة دون عذر مقبول السيد العضو /

م	أسم العضو
1	حمد سيف الهرشاني
2	د. خليل عبدالله علي
3	راكان يوسف النصف
4	روضان عبد العزيز الروضان
5	سعد علي الرشيدي
6	سعود نشمي الخريجي
7	عدنان سيد عبد الصمد
8	عسكر عويد العنزي
9	د. عودة عودة الرويعي
10	فارس سعد العتيبي
11	ماضي محمد الهاجري
12	محمد طنا
13	محمد مروي الهدية
14	محمد ناصر الجبري
15	د. محمد هادي الحويلة

وقد تقرر نشر أمر هذا الغياب عملا بالفقرة الأولى من المادة (25) من القانون رقم 12 لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

أكد أن القضية أخذت كثيراً من وقت مجلس الأمة والحكومة من دون نتيجة يلمسها المواطن

الدويسان: على الوزير أبل تقديم حل جذري للمشكلة الإسكانية بعيداً عن الترقيعية

■ اللجنة التشريعية مطالبة بسرعة الانتهاء من تقرير قانون تحديد القيمة الإيجارية

فيصل الدويسان

دعا النائب فيصل الدويسان وزير الاسكان ياسر ابل الى تقديم حل شامل وجذري وواقعي للمشكلة الاسكانية بعيدا عن الحلول الترقيعية التي لا اثر لها على ارض الواقع .

واضاف الدويسان ان القضية الاسكانية اخذت كثيرا من وقت مجلس الامة والحكومة من خلال عقد العديد من المؤتمرات التي صرف عليها آلاف من الدنانير من المال العام بالإضافة الى اجتماعات بعقدها الوزير مع اللجنة الاسكانية من دون نتيجة يلمسها المواطن الكويتي فهي فقط كلام نظري وتصريحات عاطفية ليس لها واقع عملي أو علمي .

وطالب الدويسان اللجنة التشريعية البرلمانية سرعة الانتهاء من تقرير قانون تحديد القيمة الإيجارية بغرض السكنى فالمواطن يعاني من الارتفاع الجنوني للايجارات ففي هذا المقترح قد يكبح جماح ارتفاع الإيجار.

وابدى الدويسان استغرابه من التناقضات الكثيرة فيما يتم طرحه من حلول للمشكلة فنحن نلاحظ ان كل يوم هناك راي وفكرة تخالف التي تسبقها مثل اراضي جنوب خيطان والاسكان العمودي والشقق وغيرها فهي ما ان تظهر من خلال تصريحات الوزير او اعضاء اللجنة الاسكانية لا تلبث ان تختفي ويتم طرح حلول غيرها وهذا تخبط يؤكد أن حل المشكلة بعيد جدا لأن المسئولين عنها ليسو أصحاب اختصاص ومازلت أقول ان أصغر دلال عقارات يستطيع حل المشكلة .

«الأولويات» استمعت لشرح من النفط فيما يتعلق بتنفيذ ما ورد في برنامج الحكومة

الزلزلة: الجلسة المقبلة تناقش قوانين الطفل وأسواق المال والرياضة

العمير أثناء اجتماع لجنة تحديد الأولويات

اوضح رئيس لجنة تحديد الاولويات البرلمانية النائب د. يوسف الزلزلة ان اللجنة استمعت اليوم لشرح وافي من وزارة النفط والمؤسسات النفطية يتعلق بالية تنفيذ ما ورد في برنامج عمل الحكومة

واضاف في تصريح للصحافيين ان اللجنة اتفقت في اجتماعها اليوم " امس " بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير النفط د. علي العمير على ان تناقش الجلسة المقبلة للمجلس القوانين الآتية المدوالة الثانية للقانون الطفل وقانون هئية اسواق المال وقانون الرياضة بما يتعلق بانتخابات الاندية وقانون الخدمة الوطنية "التجنيد الالزامي" وقانون المراقبين الماليين

وقال د. الزلزلة نتوقع نقاشا مطولا مع الحكومة بالنسبة للقوانين سالفة الذكر مشيرا انه قد لا يتم الوصول الى اتفاق وبالتالي سيكتفي بالمداولة الاولى لهذه القوانين

وردا على سؤال ذكر الزلزلة انه تقرر مخاطبة اللجان البرلمانية المختلفة للرد على بعض المقترحات والمشاريع بقوانين المحالة لها ومنها انشاء شركات الخدم وتعيين القياديين وتعديل قانون التامينات الاجتماعية ومقترح يخص وزارة الشؤون يتعلق بالنزلاء .

الفضل: تقدمت بطعن إلى «الدستورية» بشأن قانون التعليم المختلط

اعلن النائب نبيل الفضل انه تقدم بطعن إلى المحكمة الدستورية بشأن قانون التعليم المختلط مشيراً من المحكمة الدستورية ان تصدر حكماً بما يتوافق مع الدستور جرياً على عادتها. وأضاف الفضل في تصريح صحافي امس ان الحكم الذي سيصدر من المحكمة الدستورية سيبين مدى دستورية القانون الذي منع التعليم المشترك لأعوام مشيراً إلى ان هذا القانون ان كان دستورياً سيبقى وان لم يكن كذلك فيجب إلغاءه. وزاد يجب الاكتفاء بالمصاريف الكبيرة التي تكلفت بها الدولة نتيجة لتطبيق هذا القانون.